جامعـة الفيـوم
كلية الخدمة الاجتماعية

بحث بعنوان

متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتخطيط للتنمية المستدامة

دراسة مطبقة على الإتحاد النوعى للتنمية والبيئة والزراعة الآمنة بالفيوم

إعداد

د/ أحمد عبد الحميد سليم عبد الغنى

أستاذ مساعد بقسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

٢٠١٧م

أولاً: مدخل إلى مشكلة الدراسة:

يشهد العالم اليوم مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة مثل تزايد نسبة الفقراء وتصاعد نسبة البطالة والاستبعاد الاجتماعى والتدهور البيئي، ويرجع ذلك إلى إن معظم استراتيجيات التنمية الحالية قد تسببت في إنتاج العديد من الأزمات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي يجمعها قاسم مشترك ألا وهو عدم توظيف الموارد الطبيعية والبشرية الأمر الذى يفرض علينا إعادة التفكير فى سياسات وبرامج التنمية الحالية(١).

ولما كان النموذج التنموى الحالى يعزز الاستهلاك ويفشل في القضاء على الفقر ويؤدى الى سوء استثمار الموارد الطبيعية (٢) الأمر الذى يتطلب منا البحث عن نموذج تنموى جديد يصلح للدول المتقدمة والنامية على السواء، نموذج يعيد تعريف الرفاهية الاجتماعية يستند إلى التضامن والتنمية المستدامة، نموذج يقوم على مبادئ المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية واحترام الطبيعة وتوجيه عملية وصنع وتنفيذ السياسات العامة على جميع المستويات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(٣).

وفي إطار البحث عن نموذج تنموى جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه على حساب التفاوت الاجتماعي وتنامي المخاطر البيئية.(٤) ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر والذي يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية فى حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية لأنه يقوم على دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خطط وبرامج التنمية المستدامة، فالاقتصاد الأخضر يحاول ان يقدم حلولاً للمشكلات الحالية ويهدف إلى إنشاء اقتصاد أكثر شمولاً وأكثر عدالة من خلال توفير فرص العمل وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتوفير الحماية الاجتماعية والحد من الفقر وتسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية والمشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال.

وخلال السنوات الماضية، حل نموذج الاقتصاد الأخضر في صلب مناقشات السياسات العامة الأمر الذي يبشر بميلاد نموذج جديد للتنمية والنمو الاقتصادي يضمن القضاء على الفقر وفي الوقت نفسه يحافظ على البيئة، وظهرت العديد من المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر مثل النمو الأخضر،والتسويق الأخضر ، والصناعة الخضراء ، والمدن المستدامة الخضراء ، والتكنولوجيا الخضراء ، وفرص العمل الخضراء ، والتمويل الأخضر.(٥)

ومما سبق يمكن القول إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل المجتمع إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والمساواة الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الاقتصاد حيث تتركز المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساوٍ للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفير أساساً سليماً لمعالجة نقاط الضعف في نماذج التنمية الحالية من تخفيف الفقر والبطالة إلى توزيع أكثر عدالة للدخل بما يحقق الاستقرار الاجتماعي.[٦]

ولكن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عملية شاقة وطويلة تتطلب العديد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتضافر الجهود ومشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والعمل على توفير خطط إستراتيجية تشارك فيها جميع التخصصات وحتمية بناء القدرات للمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق أهداف الألفية الإنمائية ، فالاقتصاد الأخضر يشترط تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف الاجتماعى وحماية النظم البيئية بهدف تعزز مشروعات وبرامج التنمية المستدامة.

وبمراجعة الدراسات والبحوث السابقة لتحديد أهم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل تنموى فى إطار إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠م) وتحديد أهم المعوقات التى تحول دون الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحديد أهم المقترحات التى قد تفيد فى تدعيم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة كان من أهم هذه الدراسات – فى حدود اطلاع الباحث– **ما يلى:**

دراسة ألسن الكون **(Alison Alkon, 2003)**[٧] والتي أكدت على أن الاقتصاد الأخضر هو الحل الأمثل للمشكلات الاجتماعية والبيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلامة البيئية وذلك من خلال تحقيق الاستدامة في استهلاك الموارد على المستوى المحلى وزيادة وصول الفقراء إلى الغذاء الصحي، وأكدت الدراسة على أن الاقتصاد الأخضر يمثل رؤية جديدة تجمع بين السلامة البيئية مع التوزيع العادل للموارد الطبيعية من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية والاجتماعية أمام الفقراء.

دراسة **(Amelia Schmale, 2008)**[٨] والتي أكدت على أن النظام الاقتصادي الحالي قد أدى إلى معدلات غير مقبولة من التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع بالإضافة إلى مجموعة من المشكلات البيئية التي تهدد النظام الإيكولوجي وصحة الإنسان و تغير المناخ العالمي وأكدت الدراسة

أن نموذج الاقتصاد الأخضر يمكن أن يعالج أهم المشكلات المزمنة حيث يهدف إلى وتوفير الأمن الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الخدمات الصديقة للبيئة مثل المباني الخضراء ووظائف ذوى الياقات الخضراء والطاقة المتجددة.

دراسة **(الاسكو ٢٠١١م)**[٩] والتي جاءت بعنوان الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية " وأوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني من خلال بناء الشراكة وتسريع التكامل الإقليمي والارتقاء بالتعليم الوطني وتطوير أنظمة البحث والتطوير وتحسين التدريب المهني، كما أكدت الدراسة على أهمية دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية، وأشارت الدراسة إلى أهمية تحديد عوامل الانتقال في الاقتصاد الأخضر التي من شأنها إن توفر المنافع لجميع فئات وشرائح المجتمع وضرورة تطوير الأنشطة الاقتصادية وفقاً للظروف الوطنية.

دراسة **(Hoe of Commons 2012)** [١٠]. والتي أكدت على الأنماط الحالية للتنمية والنمو الاقتصادي لا يمكن تحملها بيئياً على المدى البعيد، وأكدت على ضرورة إتباع منهج شامل وإستراتيجي وخارطة طريق نحو التنمية المستدامة، كما أكدت الدراسة على ضرورة أن تقوم الحكومة بوضع خطة زمنية واضحة المعالم للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تتضمن حُسن استخدام الموارد وقف الأنشطة الضارة بالبيئة، وأوصت على ضرورة تقييم سياسات التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتطوير أهداف تحسين حالة البيئة،

دراسة **(كاى، لورى Kay, Laurie, 2012)**[١١] والتي أكدت على أن الاقتصاد الأخضر يُعد وسيلة هامة لترسيخ ثلاثية التنمية المستدامة وهى تحقيق النمو الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي والاستدامة البيئية ،وأوصت الدراسة بضرورة وضع السياسات والخطط لتعزيز التنمية المستدامة الاقتصاد الأخضر فى المجتمعات المحلية وذلك لتحقيق التوازن بين العوامل الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة.

دراسة (أوليفيا بينا **Olivia Bina, 2013)**[١٢] والتي أكدت أن العالم يمر بالعديد من الأزمات التي منها تراجع الاقتصاد العالمي وتزايد معدلات البطالة وعدم المساواة فى الدخل الأمر الذي جعل المنظمات الدولية تركز على نموذج الاقتصاد الأخضر كأحد الحلول لهذه الأزمات، وتم اختيار الاقتصاد الأخضر ليكون أحد الموضوعين الرئيسين لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على

أساس أنه يعتبر محرك للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وأكدت الدراسة على أننا بحاجة إلى مفهوم مختلف للتقدم الاجتماعي والاقتصادي استناداً إلى فهم جديد للعلاقة بين الإنسان والبيئة.

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (٢٠١٤م)[١٣] والذي أكد على التأييد القوي لمبادرة الاقتصاد العربي الأخضر والعمل على تطوير استراتيجيات النمو الأخضر في البلدان العربية وضرورة الارتقاء بالسياسات البيئية وكما أكد على المبادرة الاقتصاد الأخضر تشمل تحول القطاعين العام والخاص إلى ممارسات أكثر رفقاً بالبيئة من خلال تنفيذ قوانين تلزم الدول العربية بالانتقال التدريجى إلى نموذج الاقتصاد الأخضر.

دراسة **(Almas Heshmati, 2014)**[١٤] والتي أكدت على أن التدهور البيئي السريع والتدهور المناخي الذى أدى إلى ضرورة الاعتماد إلى سياسات جديدة مثل السياسات الاقتصادية الخضراء، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى استعادة الوئام بين الإنسان والبيئة، كما أكدت الدراسة على أن الاقتصاد الأخضر هو نموذج تنموى يستهدف تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة والطاقة وتحسين الرفاهية الاجتماعية وتعزيز الحكم الرشيد والتكنولوجيا والتعلم، وأن إيديولوجية الاقتصاد الأخضر تركز على العلاقة العدالة بين الاقتصاد والبيئة.

دراسة **(عايد راضي ٢٠١٤م)**[١٥] والتي أكدت على أن سياسات ومبادئ الاقتصاد الأخضر تؤدي إلى التحسن البيئي وتحقيق التوافق بين النمو الاقتصادي وتأثيرها البيئي وتعطي وزن متساو للتنمية الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية وتعالج نقاط الضعف في الاقتصاد العربي من تخفيف الفقر والبطالة وإلى توزيع أكثر عدالة للدخل بما يحقق الاستقرار الاجتماعي والأمني ويوفر مناعة في وجه تقلبات الاقتصاد العالمي بما يحقق الاستقرار الاقتصادي

دراسة وكالة البيئة الأوربية **(European Environment Agency, 2014)**[١٦]. والتي أكدت على أن الاقتصاد الأخضر يُعد إستراتيجية جديدة مفيدة فى معالجة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية التى بدأت فى عام ٢٠٠٨م، وأن الاقتصاد الأخضر إستراتيجية تهدف إلى الوصول إلى مجتمع أكثر عدالة وخلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وضمان مرونة النظم البيئية وتعزيز العدالة الاجتماعية وضمان الاستدامة على المدى الطويل.وأكدت الدراسة على أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يُعد شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة بافان سوخريف **(Pavan Sukhdev, 2015)** [١٧] والتي أكدت على أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تمكين صناع القرار على المستوى القومي والمحلى تحقيق نتائج إيجابية فى مجالات التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أكدت الدارسة على أنه يمكن قياس التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال النتائج المحلى وتحسين الوظائف الخضراء وتحسين دخول الفقراء، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد ميزانية سنوية للأنشطة البحثية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر وضرورة بناء القدرات للمؤسسات الحكومية وذلك لتوفير ظروف تمكينه لتسهيل التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

دراسة **(Felicity Kelliher and Leana Reinl, 2015)**[١٨]. والتى أكدت على أن الاقتصاد الأخضر من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة يُعد محفز لتحقيق الاستدامة وأكدت الدراسة على أن العالم يواجه فى الوقت الراهن العديد من المشكلات مثل تغير المناخ وتدهور الموارد وزيادة الآثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري وتدهور الأراضي الزراعية والمياه الأمر الذى يتطلب البحث عن نظام اقتصادي جديد وتحول فى السياسات نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

دراسة كارين نورتجى **(Karen Nortje, 2015)**[١٩] والتي أكدت على ان الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية فى حين يحد بشكل كبير من المخاطر البيئية لأنه يقوم على دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية البيئية، وأكدت الدراسة على أن الاقتصاد الأخضر يقدم حلولاً للمشكلات الحالية يهدف إلى إنشاء اقتصاد أكثر شمولاً وأكثر عدالة من خلال توفير الوظائف الخضراء وكفاءة استخدام الموارد حماية التنوع البيولوجي وتوفير الحماية الاجتماعية والحد من الفقر وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية والديمقراطية والمشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال

ثانياً: مشكلة الدراسة:

وفى ضوء ما سبق يتضح أن العالم في الوقت الحالي يشهد زيادة مشكلة الفقر وارتفاع نسبة الأمية والتزايد السكاني المطرد والبطالة والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وزيادة الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية وتفاقم الضغوط على الأنظمة البيئية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات والنقص الحاد في الموارد المائية وتناقص الأراضي الزراعية وتدنى وضع البنية التحتية[٢٠] الأمر الذي إلى البحث عن آليات وأساليب وأدوات جديدة تحقق التنمية المستدامة

ويـأتي فـي مقدمـة هـذه الآليـات التحـول إلـى الاقتصـاد الأخضـر الـذي يهـتم بالأبعـاد الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وخلاصة القول إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو إدراج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في جميع الأنشطة الحالية والأنشطة المستقبلية المرتبطة بالتنمية المستدامة وفى ضوء ذلك جاءت الدراسة الراهنة لتحاول تحديد أهم المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الضرورية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضروتحديد أهم المقترحات التى قد تساهم في تفعيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة تحقيق الأهداف التالية:

١- تحديد أهم المتطلبات الاجتماعية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة.

٢- تحديد أهم المتطلبات الاقتصادية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة.

٣- تحديد المتطلبات البيئية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة.

٤- تحديد أهم المقترحات التى قد تساهم في تفعيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما أهم المتطلبات الاجتماعية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية ؟

٢- ما أهم المتطلبات الاقتصادية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة؟

٣- ما أهم المتطلبات البيئية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة ؟

٤- ما أهم المقترحات التي يمكن ان تفيد عند الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة؟

خامساً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الراهنة لمجموعة من الأسباب أهمها:

١- أن الأهداف الرئيسية للاقتصاد الأخضر هي تحقيق الرفاهية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والمساواة وهي أهداف ترتبط بممارسة الخدمة الاجتماعية ارتباط وثيق يجعل مساهمة الخدمة الاجتماعية هي تحقيق هذه الأهداف وبروز عدداً كبيراً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأمر الذى يتطلب ضرورة تضافر الجهود من كافة التخصصات والتى منها الخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة هذه المشكلات.

٢- أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عملية تقوم على رؤية إستراتيجية وتضافر الجهود ومشاركة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع وحتمية مشاركة جميع التخصصات والتى منها الخدمة الاجتماعية باعتبار أن الاقتصاد الأخضر يمثل نموذج تنموى للتخطيط للتنمية المستدامة.

٣- يتيح الاقتصاد الأخضر مزيداً من الفرص أمام الدول النامية فالمناخ يساعد على توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وفي إنتاج طاقة الرياح وفي استثمار موارد الطاقة المتجددة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليه المياه وتحسين الكفاءة في استخدام المياه في الزراعة.

نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر :

- **<u>مفهوم الاقتصاد الأخضر:</u>**

في عام ٢٠١٠ م عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى البعيد، من دون تعرض الأجيال المستقبلية لمخاطر تدهور النظم البيئية وندرة الموارد الايكولوجية البيئية".

وفي عام ٢٠١١ م عدل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريف الاقتصاد الأخضر بحيث أصبح هو " الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وقدرة الموارد الايكولوجية"[٢١].

وتعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مفهوم الاقتصاد الأخضر بأنه منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي حيث يهدف إلى الحد من الفقر

وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية البيئية.(٢٢)

ويبين المنتدى العربي للبيئة والتنمية في تقريره عن الاقتصاد الأخضر أن أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر يعطي نفس القدر من الأهمية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية ويركز كثيراً على كفاءة استخدام الثروات الطبيعية وتوزيعها لتنوع الاقتصاد.(٢٣)

كما يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل وكذلك إلى التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية وتصوب الموارد الايكولوجية(٢٤).

وعلى ذلك يمكن القول أن سياسات الاقتصاد الأخضر أصبحت تعالج مجموعة من تحديات الإدارة البيئية كما لم تعد مبادرات الاقتصاد الأخضر تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير، بل اكتسبت بعداً استراتيجياً يركز على تحويل نماذج التنمية الاقتصادية حيث تدعم جهود تحسين الظروف الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.(٢٥)

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر إجرائيا "بأنه مدخل تنموى يركز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية القائمة بهدف تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فى المجتمع بما يقود إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- **<u>فوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر:</u>**

هناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تحقق نتيجة الانتقال إلى نموذج الاقتصاد الأخضر ولعل أهمها:(٢٦)

أ- **الفوائد الاجتماعية:** يمنح التحول إلى الاقتصاد الأخضر فرصاً كبيرة من الوظائف الخضراء وخاصة في قطاعات الزراعة والنقل مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتأهيل وحماية النظام البيئي وإدارة النفايات واعادة استخدام القمامة .. الخ وبالتالي فهو يقدم حلولاً للتخفيف من البطالة وخاصة داخل الدول النامية التي تشهد نمواً متسارعاً لفئة الشباب، كما يساعد الاقتصاد الأخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق

الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها ومن خلال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية وإيصالها مباشرة إلى الفقراء ويحقيق عدالة توزيع الموارد من خلال الاهتمام بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

ب- **الفوائد الاقتصادية:** يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة وبين البيئة من جهة أخرى وذلك باعتماد سياسات اقتصادية تحافظ على البيئة وتحد من تدهور الموارد الطبيعية والسعي للحد من آثار الفقر الأخذة بالزيادة في الكثير من البلدان وذلك من خلال توفير فرص العمل وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يحفظ كرامة الإنسان وحتى في العيش الكريم واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي لا تلحق أضرارا بالبيئة وصحة الإنسان.[٢٧]

ج- **الفوائد البيئية:** أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تخفيض ظاهرة الاحتباس الحراري، وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة وخفض انبعاث الكربون وتقليص الإجهاد البيئى، وتحسين الأمن الغذائي وتخفيف تدهور الأراضي والتصحر، كما أن نموذج الاقتصاد الخضر يحاول وضع حد للتدهور البيئي الذي فرضته وتيرة الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة خلال العقود الماضية .

- نشأة وتطور الاقتصاد الأخضر:

- **البداية كانت في عام ٢٠٠٨م** عندما أطلقت الأمم المتحدة مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن المبادرات التي تسعى إلى مواجهة الأزمات العالمية المتعددة التي أثرت على المجتمع الدولي، وفي هذا السياق نصت المبادرة على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبينة الأساسية بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار رأس المال الطبيعي والبشري والاقتصادي وتستطيع في الوقت نفسه الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتخفيض الكمية المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية وتقليل النفايات والحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من الفقر.[٢٨]

- **أكتوبر ٢٠١١ م :** الاجتماع التحضيري العربي الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذى انعقد في الفترة من ١٦ – ١٧ أكتوبر ٢٠١١ م والذى تم تنظيمه من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأكد الاجتماع على أن الاقتصاد الأخضر يعد مدخل للتنمية المستدامة وليس مبدأ جديداً قد يحل محل التنمية المستدامة، كما أكد على الفرص الاقتصادية والاجتماعية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر فيما أثار الاجتماع ببعض المخاوف من أن يزيد من القيود المفروضة على المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتنمية في بلدانهم .
- **مايو ٢٠١٢م:** أصدرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بياناً بشأن "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" اعتمدته في دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة في الفترة من ٣٠ ابريل إلى ١٨ مايو ٢٠١٢ م وقد أكد البيان على ضرورة دمج الاقتصاد الأخضر في نطاق التنمية المستدامة الأوسع الذي يشمل التنمية الاجتماعية إلى جانب النمو الاقتصادي وحماية البيئة والذي يرتبط بالتالي ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أكدت اللجنة على الترابط بين هذه الحقوق وبين استدامة جهود حماية البيئة، ودعت اللجنة المشاركين في مؤتمر ديو + ٢٠ ضرورة ضمان ارتباط مفهوم الاقتصاد الأخضر ارتباطاً جوهرياً بمفهوم التنمية المستدامة .
- **يونيه ٢٠١٢م:** مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) حيث تناول المؤتمر موضوعين أساسين هما الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والذي أكد على أن الاقتصاد الأخضر هو من الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، وأكد على أن الاقتصاد الأخضر يجب أن يساهم في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتحسين رفاهية الإنسان وتوفير فرص العمل للجميع مع الحرص في الوقت ذاته على استمرار النظم الايكولوجية في تأدية وظائفها على نحو مستدام.
- **فبراير ٢٠١٣م:** المنتدى البيئي الوزاري العالمي والذي أكد على ضرورة الانتقال من مرحلة الحوار والمناقشة حول الاقتصاد الأخضر إلى مرحلة وضع إجراءات ملموسة وسريعة في اتجاه الاقتصاد الأخضر كما أكد على وجود العديد من التحديات أمام الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تتمثل في

زيادة وانتشار مشكلة البطالة وسط الكساد الاقتصادي وضرورة المشاركة بين جميع الوزارات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأكد التقرير على أن هذه التحديات تنطبق على الدول المتعددة والنامية على حد سواء.[٢٩]

- **فبراير ٢٠١٤م:** المؤتمر الوزاري الإفريقي حول الاقتصاد الأخضر المنعقد في بالجزائر في ٢٢ فبراير ٢٠١٤ م والذي حاول رسم خريطة لأفضل الممارسات والمبادئ واطر العمل وتحفيز طرق التفكير الجديدة التي تؤدي في النهاية إلى وضع سلسلة من الخيارات لتعزيز التحول نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وأوصى المؤتمر إلى ضرورة المحافظة على مسار التنمية الخضراء وتعزيزها وإعادة بناء رأس المال الطبيعي كأحد الأصل الاقتصادية الأساسية ومصدر للمنافع العامة وخاصة الفقراء.
- **ابريل ٢٠١٤م:** المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الأخضر والذى يعد أول قمة عالمية عن الاقتصاد الأخضر والذى عقد في دبي في الفترة ١٥ – ١٦ ابريل ٢٠١٤ م تحت عنوان "شراكات عالمية لمستقبل مستدام وأطلق المؤتمر مبادرة "اقتصاد اخضر لتنمية مستدامة" وشهد المؤتمر حضوراً وطنياً دولياً واسعاً عبر ٦٥٠ شخصية عالمية من ٦٦ دولة بينهم ٢٧ وزيراً للبيئة والمالية والصناعة والعمل والتجارة حيث أكد المؤتمر على أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة كما أكدت توصيات المؤتمر حتمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة.
- **مايو ٢٠١٥:** منظمة العمل العربية تعقد الندوة القومية حول "الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الدول العربية في الفترة من ١٩ – ٢٠ مايو ٢٠١٥ بالقاهرة والتي أكدت على أهمية دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي وتحديد أهم التحديات التي يواجهها سوق العمل والإدماج الاجتماعي في ضوء الانتقال إلى التنمية المستدامة وطرح الحلول التي تساعد صانعي السياسات لتطبيق الاقتصاد الأخضر بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية فى مجال الاقتصاد الأخضر.

- **<u>متطلبات التحول إلى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر[٣٠]:</u>**

١- **مشاركة القطاع الخاص:** يتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر إحداث تغيرات في ادوار القطاع الخاص حيث يجب على القطاع الخاص مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية وتوزيع

أنشطته وتوسيع نطاقها سواء كان صناعياً أو زراعياً كما الاقتصاد الأخضر سيتطلب إرساء قواعد جديدة في القطاع الخاص وآليات مشاركته في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

٢- **تعزيز دور منظمات المجتمع المدني:** لا يمكن إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر إلى من خلال رؤية جماعية مشتركة واستقطاب الدعم من مختلف عناصر المجتمع والتي تتضمن الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات التنموية، ومن ابرز مبادرات الاقتصاد الأخضر تحقيق الفوائد لمختلف مكونات المجتمع حيث يتضمن اشتراك جميع عناصر المجتمع المدني أى أن الاقتصاد الأخضر يتطلب ضمان مشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي وبناء الشركات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتسهيل حشد الموارد وزيادة الاستثمارات .

٣- **تحسين وتطوير التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التأهيل المهني:** يمثل التعليم والتدريب شرط لازم في الاقتصاد الأخضر حيث أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يزيد الطلب على الأيدي العاملة وهذا يتطلب برامج تدريب مناسبة تعالج النقص في المهارات لدى العاملين واحتياجات الصناعات الخضراء، كما يتطلب الأمر تدريب القيادات الإدارية على رؤية جديدة تدفع المؤسسات نحو التنمية المستدامة والاستفادة من الفرص التي ينطوي عليها الاقتصاد الأخضر

٤- **نقل التكنولوجيا الخضراء:** عن طريق إنشاء مراكز للبحث والتطوير من خلال التعاون بين الحكومة ومراكز البحوث والقطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدنى.

سادساً: نوع الدراسة والمنهج المستخدم:

تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية حيث تحاول وصف وتحليل استجابات العاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية والبيئة بمحافظة الفيوم حول أهم المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للانتقال إلى نموذج الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة فى إطار إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وذلك للوصول إلى جملة من المقترحات التى قد تفيد وتسرع عملية الانتقال إلى نموذج الاقتصاد الأخضر، واستخدم الباحث لتحقيق ذلك منهج المسح الاجتماعى الشامل للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية والبيئة أعضاء الاتحاد النوعى للتنمية والبيئة والزراعة الآمنة بالفيوم.

سابعاً: أدوات الدراسة:

-مقياس متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة وتضمن هذا المقياس البيانات الأولية للمقياس والتى تشمل الاسم والسن والمؤهل وعدد الدورات التدريبية التى تم الحصول عليها، كما تم تحديد مجموعة من الأبعاد الرئيسية والفرعية تدور حول متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة حيث بلغ المجموع الكلى لعبارات المقياس (٨٧) عبارة موزعة على أبعاد المقياس كما يلى: البعد الأول (١٨) عبارة، البعد الثانى (١٦) عبارة، البعد الثالث (٢١) عبارة، البعد الرابع (١٧) عبارة، البعد الخامس (١٥) عبارة، وهكذا تم إعداد المقياس فى صورته الأولية تمهيداً لخضوعه لإجراءات الصدق والثبات عليه.

<u>إجراءات صدق ثبات المقياس:</u>

-**صدق المقياس:** لكى يتأكد الباحث من صدق المقياس قام بإجراء الصدق الظاهرى عليه وذلك بعرضه على مجموعة من أساتذة الخدمة الاجتماعية بقسم التنمية والتخطيط كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم وعددهم (٥) أستاذة، وقد أسفرت هذه الخطوة عن حذف بعض عبارات المقياس وإضافة عبارات أخرى وتعديل صياغة بعض العبارات وعلى ذلك فقد بلغ المجموع الكلى (٧٨) عبارة موزعة على أبعاد المقياس كما يلى: البعد الأول (١٥) عبارة، البعد الثانى (١٦) عبارة، البعد الثالث (١٩) عبارة، البعد الرابع (١٣) عبارة، البعد الخامس (١٥)، وتم وضع ثلاث استجابات أمام عبارات المقياس هى: (ضرورى، ضرورى إلى حد ما، غير ضرورى) بحيث تأخذ الاستجابات الأوزان (٣، ٢، ١) على الترتيب فى العبارات الموجبة مع عكس هذه الأوزان فى العبارات السالبة، وبلغت الدرجة العظمى للمقياس (٢٣٤) درجة والدرجة الصغرى (٧٨) درجة وانتهت هذه المرحلة إلى أن أصبح المقياس فى صورته النهائية.

-**الصدق الداخلى:** لإجراء صدق الاتساق الداخلى قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة من العاملين بالاتحاد النوعى وعددهم (١٠) مفردة ثم قام بإعادة تطبيق المقياس بعد خمسة عشر يوماً على نفس العينة باستخدام طريقة إعادة الاختيار وتم حساب الاتساق الداخلى وتضح أن محاور المقياس دالة عند (٠.٠٥) ومن ثم فهناك اتساق داخلى بين محاور المقياس..

-**أدوات تحليل البيانات:** حاول الباحث أن يستخدم مجموعة من الأساليب الإحصائية التى تتناسب مع أهداف الدراسة والتى يتضمنها البرنامج الإحصائى **SPSS** برنامج الحزم الإحصائية للعلوم

الاجتماعية وذلك لتحليل البيانات والمعلومات التى تم الحصول عليها حيث قام الباحث باستخدام المعاملات الإحصائية التالية: المتوسط الحسابى، الانحراف المعيارى، معامل ألفاكرونباخ، الدرجة المعيارية، مجموع الأوزان، المتوسط المرجح، النسبة المرجحة، والقوة النسبية.

ثامناً: مجالات الدراسة:

-**المجال المكانى:** الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية والبيئة أعضاء الاتحاد النوعى للتنمية والبيئة والزراعة الآمنة بالفيوم وعددهم (٣٤) جمعية أهلية ويستهدف الاتحاد تخطيط برامج تنموية فى مجال التنمية والبيئة وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات والمعلومات بين هذه الجمعيات.

-**المجال البشرى:** المسح الاجتماعى الشامل للعاملين بالجمعيات الأهلية أعضاء الاتحاد النوعى للتنمية والبيئة والزراعة الآمنة بالفيوم وبلغ العدد المتاح للباحث وقت إجراء الدراسة (٦٣) مفردة.

-**المجال الزمنى:**تم إجراء هذه الدراسة فى الفترة من مارس ٢٠١٦م حتى مارس ٢٠١٧

- **أولاً: عرض وتحليل البيانات الأولية:**

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة من حيث النوع، والفئة العمرية وعدد سنوات الخبرة،، والحالة التعليمية، وعدد سنوات الخبرة ن = ٦٣

المتغيرات		الاستجابة	ك	%
النوع	ا	ذكر.	٣٥	٥٥.٦
	ب	أنثى.	٢٨	٤٤.٤
		المجموع	٦٣	%١٠٠
الفئة العمرية	ا	أقل من ٢٥ سنة .	٢	٣.١
	ب	من ٢٥ سنة لأقل من ٣٥ سنة .	٢٦	٤١.٣
	ج	من ٣٥ سنة لأقل من ٤٥سنة .	١٩	٣٠.٢
	د	من ٤٥سنة فأكثر.	١٦	٢٥.٤
		المجموع	٦٣	%١٠٠
الحالة التعليمية	ا	دبلوم متوسط .	١٧	٢٦.٩
	ب	مؤهل عالى .	٣٥	٥٥.٦
	ج	دراسات عليا .	١١	١٧.٥
		المجموع	٦٣	%١٠٠

المتغيرات	الاستجابة	ك	%
	المجموع	٦٣	%١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق جدول رقم (١) إلى أن عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً من حيث النوع والفئة العمرية، ومستوي التعليم وعدد سنوات الخبرة فى مجال الجمعيات الأهلية التى تهتم بالبيئة وعلى النحو التالي:

١- من حيث **النوع:** يبلغ عدد الذكور في عينة الدراسة (٣٥) مفردة بنسبة (٥٥.٦%) من إجمالي مفردات العينة البالغ عددهم (٦٣) مفردة، بينما بلغ عدد الإناث (٢٨) مفردة بنسبة (٤٤.٤%) من عينة الدراسة.

٢- من حيث **الفئة العمرية:** حيث تشير بيانات الدراسة أن الفئة العمرية (من ٢٥ سنة لأقل من ٣٥ سنة) هي الفئة الأعلى بين الفئات العمرية حيث بلغ عددها (٢٦) مفردة بنسبة (٤١.٣%) ثم تأتي الفئة (من ٥ – ١٠ سنوات) في الترتيب الثاني حيث بلغ عددها (١٨) مفردة بنسبة (٢٨.٦%)، بينما جاءت أقل الفئات العمرية في الترتيب (أقل من ٢٥ سنة) حيث بلغ عددها (٢) مفردة بنسبة (٣.١%) من عينة الدراسة..

٣- من حيث **الحالة التعليمية:** تشير بيانات الدراسة إلى ارتفاع نسبة الحاصلين على تعليم جامعي حيث بلغ عددهم (١٧) مفردة بنسبة (٥٥.٦%)، ثم يلي ذلك الحاصلين على دبلوم متوسط حيث بلغ عددهم (٣٥) مفردة بنسبة (٢٦.٩%)، وفى الترتيب الأخير جاءت نسبة الحاصلين عى دراسات عليا حيث بلغ عددهم (١١) مفردة بنسبة (١٧.٥%) من عينة الدراسة.

- **ثانياً: عرض وتحليل بيانات الدراسة المرتبطة بالمتطلبات الاجتماعية:**

جدول رقم (٢) يوضح التكرارات والنسبة المئوية ومجموع الأوزان والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارات محور المتطلبات الاجتماعية المرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة .

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	التخفيف من مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب.	٥٥	٨٧.٣	٦	٩.٥	٢	٣.٢	١٧٩	٥٩.٧	٩٤.٧	١

م	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
٢	الحد من الأمراض التى تصيب الإنسان نتيجة التلوث البيئى.	٥٢	٨٢.٥	١١	١٧.٥	٠	٠	١٧٨	٥٩.٣	٩٤.٢	٢
٣	توفير العدالة الاجتماعية عند توزيع الخدمات بالمحافظة .	٤٧	٧٤.٦	١٦	٢٥.٤	٠	٠	١٧٣	٥٧.٧	٩١.٥	٥
٤	توفير بيانات ومعلومات كافية ودقيقة عن احتياجات السكان.	٤٩	٧٧.٨	١٣	٢٠.٦	١	١.٦	١٧٤	٥٨	٩٢.١	٤
٥	حلول المشكلات فى ضوء الإمكانيات المتاحة بالمحافظة.	٤٥	٧١.٤	١٧	٢٧	١	١.٦	١٧٠	٥٦.٧	٨٩.٩	٦
٦	زيادة وعى الأهالى أخطار التلوث.	٥٠	٧٩.٤	١٣	٢٠.٦	٠	٠	١٧٦	٥٨.٧	٩٣.١	٣

باستقراء بيانات السابق جدول رقم (٢) والذى يوضح أهم المتطلبات الاجتماعية المرتبطة **بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة** حيث يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً وفقاً لمجموع الأوزان والقوة النسبية، وقد جاء ترتيب عبارات هذا البُعد وفقاً لمجموع الأوزان والوزن المرجح والقوة النسبية كما فى الجدول

١- جاءت العبارة رقم (١) والتى مفادها "التخفيف من مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب" فى الترتيب الأول وذلك بوزن مرجح (٥٩.٧) وقوة نسبية (٩٤.٧%).

٢- جاءت العبارة رقم (٢) والتى مفادها "الحد من الأمراض التى تصيب الإنسان نتيجة التلوث البيئى" فى الترتيب الثانى وذلك بوزن مرجح (٥٩.٣) وقوة نسبية (٩٤.٢%).

٣- جاءت العبارة رقم (٦) والتى مفادها "زيادة وعى الأهالى أخطار التلوث" فى الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (٥٨.٧) وقوة نسبية (٩٣.١%)

٤- جاءت العبارة رقم (٤) والتى مفادها "توفير بيانات ومعلومات كافية ودقيقة عن احتياجات السكان" فى الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٥٨) وقوة نسبية (٩٢.١%).

جدول رقم (٣) يوضح التكرارات والنسبة المئوية ومجموع الأوزان والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارات محور المتطلبات الاقتصادية المرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة

	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	العمل على التخفيف من الفقر وخاصة فى المناطق الريفية	٥٤	٨٥.٧	٨	١٢.٧	١	١.٦	١٧٩	٥٩.٧	٩٤.٧	٣
٢	إنشاء مصانع لتدوير المخلفات والاستفادة منها	٥٤	٨٥.٧	٩	١٤.٣	٠	٠	١٨٠	٦٠	٩٥.٢	٢
٣	إنشاء مقالب للقمامة بعيدة عن المناطق السكنية.	٥٦	٨٨.٩	٦	٩.٥	١	١.٦	١٨١	٦٠.٣	٩٥.٨	١
٤	معالجة الصرف الصحى بعيداً عن المجارى المائية بالمحافظة.	٥٦	٨٨.٩	٤	٦.٣	١	١.٦	١٧٧	٥٩	٩٣.٧	٤
٥	إنشاء مصانع لإعادة تدوير المخلفات الزراعية.	٤٩	٧٧.٨	١٢	١٩	٢	٣.٢	١٧٣	٥٧.٧	٩١.٥	٦
٦	وضع خطط وإستراتيجيات تستهدف زيادة المساحة الزراعية.	٥١	٨٠.٩	١١	١٧.٥	١	١.٦	١٧٦	٥٨.٧	٩٣.١	٥

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (٣) والذى يوضح المتطلبات الاقتصادية المرتبطة **بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة** أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً وفقاً لمجموع الأوزان والقوة النسبية، وقد جاء ترتيب عبارات هذا البُعد وفقاً لمجموع الأوزان والوزن المرجح والقوة النسبية كما يلى:

١- جاءت العبارة رقم (٣) والتى مفادها " إنشاء مقالب للقمامة بعيدة عن المناطق السكنية." فى الترتيب الأول وذلك بوزن مرجح (٦٠.٣) وقوة نسبية (٩٥.٨%).

٢- جاءت العبارة رقم (٢) والتى مفادها " إنشاء مصانع لتدوير المخلفات والاستفادة منها " فى الترتيب الثانى وذلك بوزن مرجح (٦٠) وقوة نسبية (٩٥.٢%).

٣- جاءت العبارة رقم (١) والتى مفادها " العمل على التخفيف من الفقر وخاصة فى المناطق الريفية " فى الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (٥٩.٧) وقوة نسبية (٩٤.٧%).

٤- جاءت العبارة رقم (٤) والتى مفادها " معالجة الصرف الصحى بعيداً عن المجارى المائية بالمحافظة. " فى الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٥٩) وقوة نسبية (٩٣.٧%).

جدول رقم (٤) يوضح التكرارات والنسبة المئوية والأوزان المرجحة والقوة النسبية لعبارات محور المتطلبات البيئية المرتبطة بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة

	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	حماية الأراضى الزراعية من البناء عليها	٦١	٩٦.٨	٢	٣.٢	٠	٠	١٨٧	٥٢.٣	٩٨.٩	١
٢	القضاء على مشكلات الصرف الصحى بالمحافظة.	٥٩	٩٣.٧	٤	٦.٣	٠	٠	١٨٥	٦١.٧	٩٧.٩	٢م
٣	إعادة تدوير المخلفات والاستفادة منها.	٥١	٨٠.٩	١٢	١٩	٠	٠	١٧٧	٥٩	٩٣.٧	٥
٤	الحد من انتشار النفايات والقمامة فى الأحياء السكنية.	٥٧	٩٠.٥	٦	٩.٥	٠	٠	١٨٣	٦١	٩٦.٩	٣
٥	التخلص الآمن من المخلفات الصلبة.	٥٢	٨٢.٥	١١	١٧.٥	٠	٠	١٧٨	٥٩.٣	٩٤.٢	٤
٦	توفير مقالب لجمع القمامة والمخلفات من المناطق السكنية.	٥٩	٩٣.٧	٤	٦.٣	٠	٠	١٨٥	٦١.٧	٩٧.٩	٢م

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٤) والذى يوضح المتطلبات البيئية المرتبطة **بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة**، حيث يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً وفقاً لمجموع الأوزان والقوة النسبية، وقد جاءت عبارات مرتبة وفقاً للوزن المرجح والنسبة المرجحة والقوة النسبية **كما يلى:**

١- جاءت العبارة رقم (١) والتى مفادها "حماية الأراضى الزراعية من البناء عليها"، وذلك فى الترتيب الأول بوزن مرجح (٥٢.٣) وقوة نسبية (٩٨.٩%) .

٢- جاءت العبارتان أرقام (٢، ٦) والتى مفادهما على الترتيب القضاء على مشكلات الصرف الصحى بالمحافظة." توفير مقالب لجمع القمامة والمخلفات من المناطق السكنية."" فى الترتيب الثانى وذلك بوزن مرجح (٦١.٧) وقوة نسبية (٩٧.٩%).

٣- جاءت العبارة رقم (٤) والتى مفادها الحد من انتشار النفايات والقمامة فى الأحياء السكنية" فى الترتيب الثالث وذلك بوزن مرجح (٦١) وقوة نسبية (٩٦.٩%).

٤- جاءت العبارة رقم (٥) والتى مفادها "التخلص الآمن من المخلفات الصلبة. " فى الرابع وذلك بوزن مرجح (٥٩.٣) وقوة نسبية (٩٤.٢%).

جدول رقم (٥) يوضح التكرارات والنسب المئوية ومجموع الأوزان والأوزان المرجحة والقوة النسبية للعبارات المرتبطة بمقترحات تفعيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة:

	العبارة	موافق تماماً	%	موافق إلى حد ما	%	غير موافق	%	مج الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
١	استخدام بدائل المبيدات والزراعات العضوية.	٥٠	٧٩.٤	١٣	٢٠.٦	٠	٠	١٧٦	٥٨.٧	٩٣.١	٤م
٢	زيادة الوعى البيئى والثقافة البيئية.	٥٠	٧٩.٤	١٣	٢٠.٦	٠	٠	١٧٦	٥٨.٧	٩٣.١	٤م
٣	مكافحة استخدام المبيدات الكيماوية.	٥٥	٨٧.٣	٧	١١.١	١	١.٦	١٨٠	٦٠	٩٥.٢	١
٤	معالجة استخدام مياه الصرف الزراعى.	٥٤	٨٥.٧	٧	١١.١	٢	٣.٢	١٧٨	٥٩.٣	٩٤.٢	٢م
٥	تبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية والأهلية حول الوضع البيئى بمحافظة الفيوم.	٤٦	٧٣.١	١٧	٢٧	٠	٠	١٧٢	٥٧.٣	٩١.٠١	٥
٦	التوسع فى عمليات الإرشاد الزراعى للفلاحين.	٤٧	٧٤.٦	١٨	٢٨.٦	٠	٠	١٧٧	٥٩	٩٣.٧	٣
٧	توافر الرعاية الصحية للأمراض الناتجة عن تلوث البيئة.	٥٢	٨٢.٥	١١	١٧.٥	٠	٠	١٧٨	٥٩.٣	٩٤.٢	٢م

باستقراء بيانات الجدول السابق جدول رقم (٨) والذى يوضح مقترحات عينة الدراسة لتفعيل **متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة** يتضح أن استجابات عينة الدراسة تتوزع توزيعاً إحصائياً ومن الوزن المرجح والقوة النسبية وقد جاءت ترتيب عبارات هذا المحور وفقاً للوزن المرجح والقوة النسبية على النحو التالى:

١- جاءت العبارة رقم (٣) فى الترتيب الأول والتى مفادها " مكافحة استخدام المبيدات الكيماوية" وذلك بوزن مرجح (٦٠) وقوة نسبية (٩٥.٢%).

٢- جاءت العبارتان أرقام (٤، ٧) فى الترتيب الثانى والتى مفادهما "معالجة استخدام مياه الصرف الزراعى"، "توافر الرعاية الصحية للأمراض الناتجة عن تلوث البيئة"، وذلك بوزن مرجح (٥٩.٣) وقوة نسبية (٩٤.٢%).

٣- جاءت العبارة رقم (٣) فى الترتيب الثالث والتى مفادها "التوسع فى عمليات الإرشاد الزراعى للفلاحين" وذلك بوزن مرجح (٥٩) وقوة نسبية (٩٣.٧%).

٤- جاءت العبارتان أرقام (١، ٢) والتى مفادهما على الترتيب على الترتيب "استخدام بدائل المبيدات والزراعات العضوية" "زيادة الوعى البيئى والثقافة البيئية"، فى الترتيب الرابع وذلك بوزن مرجح (٥٨.٧) وقوة نسبية (٩٣.١%).

عاشراً: النتائج العامة للدراسة:

- أولا": النتائج المرتبطة بالتساؤل والمتعلق بأهم المتطلبات الاجتماعية المرتبطة بـ**الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة** والتى أثبتت نتائج الدراسة تعدد هذه المتطلبات (من وجهة نظر عينة الدراسة) والتى تتضمن التخفيف من مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب والحد من الأمراض التى تصيب الإنسان نتيجة التلوث البيئى و زيادة وعى الأهالى أخطار التلوث.
- ثانيا": النتائج المرتبطة بالتساؤل الثالث المرتبط بأهم المتطلبات الاقتصادية المرتبطة بـ**الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة** والتى أثبتت نتائج الدراسة تعدد هذه المتطلبات (من وجهة نظر عينة الدراسة) والتى تتضمن إنشاء مقالب للقمامة بعيدة عن المناطق السكنية وإنشاء مصانع لتدوير المخلفات والاستفادة منهاوالعمل على التخفيف من الفقر وخاصة فى المناطق الريفية.
- ثالثاً": النتائج المرتبطة بالتساؤل الرابع المرتبط بأهم المتطلبات البيئية المرتبطة بـ**الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة** والتى أثبتت نتائج الدراسة تعدد هذه المتطلبات (من وجهة نظر عينة الدراسة)، والتى تتضمن حماية الأراضى الزراعية من البناء عليها والقضاء على مشكلات الصرف الصحى بالمحافظة وتوفير مقالب لجمع القمامة والمخلفات من المناطق السكنية.

رابعاً: النتائج المرتبطة بالتساؤل الرابع المرتبطة تفعيل **الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتنمية المستدامة** والتى أثبتت نتائج الدراسة تعدد هذه المقترحات (من وجهة نظر عينة الدراسة)، والتى تتضمن مكافحة استخدام المبيدات الكيماوية ومعالجة استخدام مياه الصرف الزراعى وتوافر الرعاية الصحية للأمراض الناتجة عن تلوث البيئة والتوسع فى عمليات الإرشاد الزراعى للفلاحين.

مراجع البحث

([1]) المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاقتصاد الأخضر (فرص الخلق الثروة ومناصب الشغل، تقرير اللجنة الدائمة المطلقة بقضايا البيئة والتنمية الجهودية، ابريل، ٢٠١٢ م، ص ١٣.

([2]) الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بإعادة التفكير في التربية والتعليم (نحو صالح مشترك عالمي)، منشورات اليونسكو، ٢٠١٥، ص ٩ – ١٠ .

([3]) الأمم المتحدة: الجمعية العامة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الاجتماع البرلماني لعام ٢٠١٣ م، مذكرة من رئيس الجمعية العامة، نيويورك، ٧ مارس ن ٢٠١٤ م، ص ٧ .

([4]) الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة: نحو اقتصاد اخضر " مسارات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر "، مرجع لواضعي السياسات، الأمم المتحدة، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١ م ، نيويورك، ص ١ .

([5]) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) : رصد الانتقال الى الاقتصاد الاخضر فى المنطقة العربية : المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٣ م، ص ٣ .

([6]) عايد راضي: الاقتصاد البيئي (الاقتصاد الأخضر)، بحث منشور في مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير، ٢٠١٤ م، ص ص ٥٣ – ٥٤ .

(7) Alison Alkon: **Black, White and Green**, A study of Urban Farmers Markets, University of California, 2003.

(8) Amelia Schmale: **The Green Collar Jobs Movement: Integrating Justice Into he Emerging Green Economy**, tufts University, 2008.

([9])الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا " الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، ٢٠١١م.

(10) Hoe of Commons Enusvironmental Audit Committee: **A green Economy, Twelfin Report of Session 12-2010**, House of Commons, the Stationery Office Limited, London, 21 May 2012.

(11) Kay, Laurie, Evergreen Economies: **Institution, Industries and Issues in the Green Economy**, University of Southen California, Pro Quest Dissertation Publishing, 2012.

(12) Olivia Bina: **The Green Economy and Sustainable Development an Uneasy Balance**, Environ mend and Planning: Govemment and Policy, Vol.31, 2013.

(١٣) المنتدى العربي للبيئة والتنمية: تقرير الأمانة العامة للمنتدى للبيئة والتنمية (أفد) حول أعمال سنة ٢٠١٤م، عمان، ٢٥ نوفمبر، ٢٠١٤ م .

(14) Almas Heshmati: **An Empirical Survey of the Ramifications a Green Economy**, Discussion Paper Series No.8078, March, 2014.

(١٥) عايد راضي ختفر: الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر "، بحث منشور في مجلة أسيوط، للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير، ٢٠١٤ م

(16) European Environment Agency: **Resource-Efficient Green Economy and EU Policies**, Luxembourg Publications Office of the European Union, Report, No.2, 2014.

(17) Pavan Sukhdev and Other: **Green Economy Model**, Final Report, Indonesia, November 30th, 2015.

(18) Felicity Kelliher and Leana Reinl: **Green Innovation and Future Technology: Engaging Regional EMEs in the Green Economy**, Pal grave Macmillan, 2015.

(19) Karen Nortje and Other: **Imperative for an agricultural Green Economy in South Africa**, South African Journal of Science, Vol.111, Nubler.1, 2015

(٢٠) كلمة السيد وزير التجهيز والبيئة في إنتاج الاجتماع الإقليمي العربي حول أهداف التنمية المستدامة فمرت ١٨ – ١٩ نوفمبر ٢٠١٣م، ص٤.

([٢١]) الامم المتحدة ،برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١ م، ص ٢ .

([٢٢]) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / الأسكوا، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية واستعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول، نيويورك، ص٣–٥.

([٢٣])الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) : رصد الانتقال الى الاقتصاد الاخضر فى المنطقة العربية : المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٣ م، ، ص ٣ .

([٢٤]) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربى أسيا (الاسكوا):): استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، " الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥

([٢٥])الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، نيويورك، ٢٠١١م ، ص ١٩

([٢٦]) منيرة سلامي، منى مسغونى: إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر الملتقي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبقة الثانية ونحو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي جامعة ورقله، الجزائر، الفترة ٢ – ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ م، ص ص ١٨٦ – ١٨٧

([٢٧]) داخل حسن: الاقتصاد الأخضر أداة هامة للتنمية المستدامة، سلطنة عمان، ٢٠١٢ .

([٢٨]) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة القضاء على الفقر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧

([٢٩]) الأمم المتحدة: مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة السابعة والعشرين لمجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي: الدورة العالمية الأولى لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موجز الرئيس بشأن المنتدى الوزاري العالمي، نيروبي ١٨ – ٢٢ فبراير، ٢٠١٣ م، ص ص ٥ – ٧ .

(٣٠)الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، نيويورك، ٢٠١١م .ص ص ٩٠- ٩٦